

## تقرير من بيروت ١٢/١٢/٢٠٠٠

أعتبرت منظمة العفو الدولية أكبر منظمات حقوق الانسان في العالم في اول وأبرز رد فعل على قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية أن "هذا الملف يقفل بنظافة عندما تتوضح الحقيقة كاملة"، ودعت الى إجراء تحقيق جدي بواسطة لجنة حيادية للتأكد من أقوال الاهالي, كما طلبت دفع تعويضات للمعتقلين أعتباطا او بطريق الخطأ في السجون السورية.

وأبرزت منظمة العفو قضية العسكريين اللبنانيين أنطوان زخور زخور وجوني سالم ناصيف اللذين زودت وزارة الدفاع اللبنانية أهاليهما افادات تثبت وجودهما في سوريا, وجاء في البيان الذي وزعته الامانة العامة للمنظمة ليل أمس:

ترحب منظمة العفو الدولية بالتقارير الواردة عن الافراج عن ٥٤ معتقلا سياسيا من السجون السورية من بينهم ٤٦ لبنانيا, سبعة فلسطينيين ومصري واحد, وتجدر الاشارة الى ان من بين المفرج عنهم عشرة أعتقلوا خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ .

اننا نرى في الافراج خطوة جديدة لمعالجة مسألة أنتهاكات حقوق الانسان لتي ترتكبها القوات السورية الموجودة في لبنان خلال العقدين المنصرمين.

تخشى منظمة العفو الدولية ان يكون مصير اعداد من اللبنانيين الذين يعتقد انهم معتقلين أو "اختفوا" في سوريا مجهولا وغير معروف. ومن بينهم ٢٠ عسكريا لبنانيا وراهبان أعتقلوا أو أوقفتم القوات السورية خلال المعارك بين الجيش اللبناني المؤيد للعماد ميشال عون والجيش السوري في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ ومنهم على سبيل المثال:

أنطوان زخور زخور, الجندي في الجيش اللبناني والمولود سنة ١٩٦٣ والذي أختفى بعد توقيفه بواسطة القوات السورية في بيت مري في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ , وتأكد وجوده في سوريا بواسطة مذكرة صادرة عن وزارة الدفاع الوطني اللبنانية في ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٠ .

سالم ناصيف ناصيف, عريف في الجيش اللبناني مولود سنة ١٩٧٤ , واختفى بعد اعتقاله بواسطة القوات السورية في منطقة ظهر الوحش في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ , وتأكد وجوده في سوريا بمذكرة صادرة عن وزارة الدفاع الوطني اللبنانية بعد سنة من أختفائه.

لقد تلقت لجنة التقصي والتحقيق عن حالات الأختفاء في الحرب اللبنانية والتي شكلتها الحكومة اللبنانية مطلع العام الجاري معلومات وتصاريح من ١٦٨ عائلة لبنانية تعتقد ان أقربائها موجودون في سوريا منذ عقدي السبعينات والثمانينات.

لذلك ترى منظمة العفو الدولية ضرورة إجراء تحقيق جدي في ما يتعلق بهذه المعلومات وحالات الاختفاء هذه للتأكد من أدعاءات الاهالي بوجود أقربائهم في سوريا, ولتحديد وتبيان مصيرهم. تعيش أعداد كبيرة من العائلان منذ عقدين من الزمن في البؤس بسبب جهلهم مصير أقربائهم, ونتيجة منع أي اتصال وغياب أي توضيح وتضارب المعلومات عن مصير أحبائهم. اما وقد قررت السلطات السورية واللبنانية حل هذه المسألة فعليهم توضيح كل حالات الاعتقال وتقديم كل المعلومات اللازمة الى أهاليهم.

ترى منظمة العفو ان هذه ملف هذه المأساة سيقفل بنظافة عندما تتوضح الحقيقة كاملة, اننا ندعو الحكومتين السورية واللبنانية للشروع فورا في اتخاذ كل الخطوات اللازمة لمعالجة كل حالات الاعتقال التي يعتقد الاهالي بوجودها في سوريا. وذلك من خلال إجراء تحقيقات جديّة بواسطة جهة حيادية, على ان تعلن نتائج هذه التحقيقات على الرأي العام. ويجب نشر أسماء كل الذين لا يزالون موجودين في السجون السورية إضافة الى تحديد أسباب اعتقالهم وما اذا حوكموا وجرى تنفيذ أحكامهم.

ويجب تمكين كل الذين يعتقدون انهم أعتقلوا بطريق الخطأ او اعتباطيا في سوريا من الحصول على تعويضات قانونية مناسبة أستنادا الى أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه كل من لبنان وسوريا.